

ثنائيات غير متقابلة (الجزء المتعلق بالجامعة اللبنانية)

I- الجامعة اللبنانية وأنا

طالبة

رافق انتسابي إلى الجامعة اللبنانية بغية دراسة اختصاص ثانٍ، بعد ثلاث عشرة سنة من التدريس في الثانويات الرسمية... رافقه حالة تشبه الحبور. كانت العودة إلى "مقاعد الدراسة" اختباراً محرّكاً للعيش. لم يكن هناك دوافع "ملحة" خلف قراري بالعودة باستثناء ضجرٍ من تعليم منهاج الرياضيات نفسه سنوات طالت لأن الحروب الأهلية أبقت على حاله، دون تعديل، سنة بعد سنة. من جهة ثانية، كان اهتمامي بعلم النفس، والذي كنت أداريه بقراءات متناثرة، قد تأجل إشباعه بسبب انشغالي بالاختصاص ذي المكانة "الأهم" (الرياضيات) من وجهة النظر السائدة يومها- والتي لا أدعي البراءة من تبنيها. وأنا كنت قد اكتسبت، منذ الصغر، عادة القراءة وسيلة لإشباع فضول لمعرفة أمر ما، وكانت هذه ستكون كافية لولا العزلة الشديدة التي فرضتها علينا حروبنا المتناسلة. فبدا لي أن الانتساب إلى الجامعة سيكون بمثابة التشارك في "فريق تعلم" يستجيب لتوق اللقاء آخرين حول مشروع أو هاجس كفيل باستثارة التبادل الفكري والثقافي. كنتُ كمن يرجو أن يبعث ذلك بعض الإثارة في حياتنا التي عطلّ العنف السائد عيشها وحوّلنا الخواء الثقافي الذي أصابها إلى كائنات مراقبة ومترقبة لأحوال مجهولة المصدر والشكل والتوقيت.

وسرعان ما تبين لي أن الجامعة اللبنانية مكان مرحّب لكلّ أطراف طالبي العلم فيها. فهي مفارقة يسعها أن تكون متشدّدة إذا أراد الطالب علماً، ويسعها أن تكون متساهلة لمن لا يتوخّى أكثر من شهادة تفيد أنه "مرّ من هنا":

فمن جهة أولى، كانت عناوين المواد المتاحة والاختصاصات الفرعية المتوافرة في اختصاص علم النفس تشي بمشروع مهني وثقافي عظيم الشأن؛ وذلك بالمقارنة مع منهاج الجامعة الأميركية، مثلاً، للاختصاص نفسه. هكذا، يسع الطالب المهتم أن ينطلق من هذه العناوين ويحصّن بقراءات من نصوص أصلية للنظريات التي قام بصوغها علماء النفس، وطلابهم و"مريدوهم"، في تلك المادة بالذات. وهي نصوص متوافرة، بعضها في مكتبة قسم علم النفس في الجامعة اللبنانية، وأكثرها في مكتبات الجامعات الخاصة، إنما بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى الإنكليزية أو الفرنسية، لكن قلماً بالعربية. هكذا، بدا جلياً أن اتقان أيّ من اللغتين كان شرطاً

ضرورياً لتحقيق فعلي لتوصيف المادة المبدئي. فلو أخذنا مادة تدعى "مدخل إلى التحليل النفسي" ، مثلاً، فإن المجموعة الكاملة لكل ما كتبه فرويد من أربعة عشرين مجلداً كانت موجودة في نسختين في مكتبتَي يافث وصعب الطبية في الجامعة الأميركية. يضاف إلى هذه، نتاجات المدارس الإنكليزية والهنغارية والأميركية والفرنسية والألمانية إلخ. في التحليل النفسي، ناهيك بأهم الدوريات الصادرة بالإنكليزية والتي يكتب فيها المحللون النفسيون المعاصرون. هذه المكتبات كانت في الثمانينات متاحة للعموم، وكان يسع أيُّ كان تصوير فوتو كوبي ما يشاء وبشمن زهيد لمن اجتهد من الطلاب الطامحين؛ ولذلك شرطان: الأخذ على محمل الجدّ المراجع التي كان الأستاذ يقترح على الطلاب قراءتها للانطلاق منها دون الاكتفاء بها، والبحث الجدّي عن هذه المراجع ... وأخيراً لا آخراً شحذ معرفته بإحدى اللغات الأجنبية.

من جهة ثانية، فإن نسبة غير قليلة من الطلاب اكتفوا بالمحاضرات التي ألقاها عليهم الأساتذة . غير أن مضمون ما يدعى بـ"المحاضرات" ( القور) كان لا يتجاوز في أغلب الأحيان عناوين فرعية بمعلومات هزيلة ذات طابع تلقيني، لا يكاد يتجاوز حجمها الخمسين صفحة في كثير من الحالات ومنتناً يفتقر الى التماسك والمنطق وينقصه محقّرات التفكير وطرح المسائل ونماذج يمكن الاقتداء بها من أجل حلّ تلك المسائل. هذه المحاضرات كانت تُلقى شفاهة، غالباً، ويدونها الطلاب أثناء إلقائها ليقوموا بعد ذلك بتشذيبها، قبل أن تأخذ شكلها النهائي، ويتمّ التناوب على نسخها وتوزيعها بينهم. هذا كان النص الأساسي- أي ما يدعى بـtextbook والذي شكّل المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لعددٍ غير قليل من الطلاب استعداداً للامتحان الوحيد آخر السنة الجامعية.

أي أن طموح واضعي مناهج التخصص في علم النفس وفي فروعه المختلفة كان يفوق بأضعاف كثيرة الموارد المعرفية المتاحة التي تسمح بطبيق ما جرى توصيفه فيها. فبعكس حالة بعض الجامعات الخاصة- كالجامعة الأميركية مثلاً - حيث تفوق وفرة المصادر والموارد حاجة الطلاب إليها أو الطلب عليها، لم يتوافر للطلاب في قسم علم النفس في الجامعة اللبنانية مراجع، من كتب أو مجلات ولا مختبرات أو مواد أخرى باتت محورية في التعلّم في اختصاصات علم النفس. واقتصر الأمر، في هذا المضمار، على إعاره بعض الأساتذة كتبهم أو مجلاتهم العلمية للطلاب الراغبين دعم المحاضرات بقراءات إضافية. وانعكس ذلك، دون إعلان صريح، على تقييم أداء الطلاب في الامتحانات؛ فنال قارئو/ حافظو "القور" الدرجات الأدنى- أي ما يسمح لهم بـ"إتمام المادّة بنجاح"، فيما استأثر بالدرجات والتتويجات الأعلى الطلاب الذين دفعت بهم حشريتهم وتطلباتهم العلمية، إضافة إلى إمكاناتهم ذات الصلة بتعدد اللغات، لتوسيع دائرة مراجعهم وقراءاتهم الإضافية المعزّزة لتحصيلهم العلمي والمنعكسة على أدائهم.

لكن، والحق يُقال، أن بعض الصفوف التي واطبْتُ على حضورها، قد شهدت نقاشات محفزة على التفكير ومحرّضة على الاستزادة من المعرفة. وهو ما وُلد دينامية في تلك الصفوف تشارك في إذكاء حركتها الطلاب والأساتذة معاً. ولما درّستُ في الجامعة اللبنانية لاحقاً- في القسم نفسه، كان لي أن ألاحظ أن بعض الصفوف قد اتسمت بحيوية تناوب على إذكائها الطلاب والأساتذة وغالباً الإثنان معاً، وأخرى خاملة يكاد لا ينفع في تحريك حشوية لدى الطلاب فيها أي جهد مهما عظم. من حسن الصدفة (?) أن الدفعة من الطلاب، التي كنت واحدة منها، كانت من الصّنف الأوّل، فتوافرت فيها المتعة التي افترضتُ وجودها لدى انتسابي إلى الجامعة.

هكذا، وبمتعة كبيرة، اجتزّت المرحلة الأولى من اختصاصي الثاني بدرجة جيّدة. في السنة الأولى من دبلوم الدراسات العليا كانت الجديّة في التدريس وفي أداء الطلاب ملموسة، بل إن بعضنا نشر في مجلات / صفحات ثقافية مذكرات البحث term papers التي كُتبت فيها.

لكن المصاعب بدأت معي في المرحلة التالية التي كنتُ فيها سأبأشر البحث - موضوع الرسالة التي ستؤهلني لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا؛ لم يكن قبول أستاذ في قسم علم النفس الإشراف على عملي البحثي بالسهولة المفترضة لطالب متفوّق. وبعد أن باشر أحدهم بذلك، عاد فترجع. وقبل ثانٍ بالرغم من أن اختصاص الأول كان أقرب إلى المنهج التي اخترتُ توسّله من الثاني. هذا الأخير لم يتدخّل ابداً في مسار عملي. وفي نقاش الرسالة لم يتقدّم بأية ملاحظة من أي نوع. بل هو عبّر عن موافقته على وصفي له في الشكر المتعارف عليه في مطلع رسالة أكاديمية بأنه اتّخذ في إشرافه موقع "الحيادي المتعاطف" - أي ما يتصف به المعالج النفسي في أكثر العلاجات النفسانية المعروفة. ولم يختلف الوضع في مرحلة الدكتوراه إذ اعتذر أكثر من استاذ عن قبول الإشراف على أطروحتي. لكن إعادة توحيد بيروت بعد انتهاء الأعمال الحربية في أوائل التسعينات، سمح لي بالتواصل مع أستاذة من الفرع الثاني للجامعة اللبنانية، قبلتُ الإشراف على تنفيذ مسار عملي في هذه المرحلة بترحيب تام. غير أن المصاعب عادت في المرحلة النهائية - مرحلة تشكيل لجنة المناقشة ومرحلة تعيين قرائها، بالتحديد. وقد كلّفت الإدارة الأكاديمية في الجامعة ليكون قارئاً ثانياً لأطروحة الدكتوراه الأستاذ الذي اشرف على رسالة الماجستير. لكنه في هذه الحال لم يكن حيادياً؛ بل هو أبدى عدائية تجاه نصّي بإعطاء تقييم سلبي قاطع دون تبرير واضح. فالملاحظات "غير الجوهرية" التي ابدتها تمت الاستجابة لها دون تردّد. وهو ما أثار لا حيرتي، فحسب، إنما أيضاً حيرة بقية أعضاء لجنة القراءة. وكان تخمين واحدة من هؤلاء الأعضاء أن عدم ذكر أي مرجع لذلك الأستاذ في نصّي هو السبب وراء حكمه- بالرغم من أن موضوع أطروحته وبعض انشغالاته البحثية كانت "عن المرأة". فأضفتُ مرجعاً- نصّاً غير بحثي له لا يشبه المراجع التي استندتُ إليها إلى قائمة مراجعي التي لم تشمل -

بالمناسبة – على إية عنوان لبقية أعضاء لجنة المناقشة. ولا أدري إن كانت تلك حجّته وراء قبوله أن تتّم مناقشة الأطروحة، (قبول لم يكن بالإمكان تجاوزه لكونه القارئ الأوّل)، تبعه قبوله تعيينه رئيساً للجنة المناقشة. في اختتام المناقشة وحين أعلنت النتيجة بتقييم مرتفع كثيراً بإجماع أعضاء اللجنة، افترضتُ أن المسألة انتهت عند ذلك الحدّ. لكنني حين استلمتُ وثيقة الشهادة، تنبّهتُ إلى خفض العلامة التي نلّتها من 19 إلى 18 من عشرين وخفض درجة "مشرّف جداً" إلى "جيد جداً" ( فيما درجة 18 تقيّم بـ"ممتاز" في العادة!).

وأنا لم أكرث، بالطبع لما حدث، بسبب عدم اقتناعي بنظام التقييم في الجامعة برّمته؛ فتمنيتُ على المشرفة عدم إثارة المسألة. وحجّتي إلى ذلك، أن ما حدث لم يكن المرّة الوحيدة التي تمّ فيها خفضاً غير مفهوم لتقييم عملي. فانا كنتُ قد حصّلتُ في نقاش أطروحة دبلوم الدراسات العليا درجة "ممتاز" متبوعة باقتراح لـ"نشر الرسالة" في إطار برنامج النشر المتّبع لدى الجامعة اللبنانية. لكنني أبلغتُ لاحقاً، شفويّاً، بأن الرسالة لن تُنشر لأسباب مُبهمة. وأنا لم أعترض – ولم يعترض المشرف على الرسالة - حينها مع أن محضر النقاش كان أيضاً موثقاً وفي محفوظات كلية الآداب، بالضرورة.

لم تكن هذه "الصعوبات" التي واجهتني لتقلّل من رحابة هذا المكان، ولا من موقع هذه الجامعة، في نفسي؛ تلك المؤسسة التي كانت يومها موئل أعلام من المفكرين والباحثين الأوفر إنتاجاً على الساحة الثقافية والتي وقرت لمواطنة مجالاً للدراسة بدون بدل مالي، وبدون قيود تذكر؛ فكان بوسع من كانت مثلي مزدوجة المهنة ( أمّا عاملة في المنزل وعاملة بمهنة خارجة) أن تضيف إلى انشغالاتها انشغالاً ثالثاً، إن هي شاءت، بدون أية تكلفة فعلية. بل إن الجامعة وقرت لي ترقياً مهنيّاً تمثّل في قبولي، لاحقاً، مدرّسة في القسم نفسه الذي درستُ فيه. وقدم لي موقع الأستاذة فيها امتيازاً ما كنت سأحصله بدونها؛ أتكلّم عن المكانة التي سمحت لي بالحصول على منح بحثية من جهات مختلفة- كانت الجامعة نفسها والمركز الوطني للبحوث العلمية، اثنين منها؛ هذه المنح دعمت عملي البحثي لاحقاً، ولا تزال، بالرغم من "بلوغي سن القانونية" فيها. الجامعة اللبنانية هي من بعض مؤسسات الدولة اللبنانية التي يحلو للمرء الانتماء إليها.

### مدرّسة

بعد نبلي شهادة الدكتوراه في علم النفس من الجامعة اللبنانية، درّستُ في قسم علم النفس من كلية الآداب والعلوم الإنسانية منها في الفرع المعروف بـ"الأوّل" والذي يقع في العاصمة بيروت؛ وهو القسم نفسه الذي نلت منه شهادتيّ الليسانس والماجستير. لدى مباشرتي التعليم، سرعان ما تنبّهتُ إلى بروز اتجاهات لدى الطلاب لم أكن متنبّهةً لشيوعها بينهم حين كنتُ طالبة

في القسم المذكور. إذ بدا لي أن أكثرهم يرغبون بتحصيل شهادة، لا أن يحصلوا علماً. هذا بالرغم من يقينهم المُعلن من أن هذه الشهادة – شهادة علم النفس- لا قيمة فعلية لها في سوق العمل اللبناني. ولما كان أكثرهم قد أختار هذا الاختصاص قسراً- بسبب رسوبهم في مباريات خضعوا لها في اختصاصات أخرى<sup>1</sup>- فقد ساد الشعور باللاجدوى بين أكثرهم إزاء نوعية التعليم الذي سيحصلون عليه. عملياً، هذا يعني أنني كنت محتاجة للتعامل مع فوضى مسلكية تجلّت، خاصة، في تقطّع حضور الطلاب للمحاضرات وفي ضمور مشاركاتهم في عملية التعلم. وحين عبّرت عن تدمّري من الحالة، أثمّمتُ بأنني "غير متعاطفة" مع الطلاب، بل و"متطلّبة وقاسية" عليهم؛ ومن العلامات على ذلك أنّ حجم المادّة الدراسية التي أقدمها للطلاب كبير وغير ملائم مع كون أكثرهم غير متفرّغين للدراسة الجامعية... وبأنني- أخيراً- أتكلّم بالفصحى! وهو ما تناهى إلى سمعي من مصادر طلابية كانوا قد تقدّموا إلى عميد كلية الآداب- في الأشهر الأولى لمباشرتي التدريس- بشكوى خطية ضدّي تمّ فيها تعداد مثالي المذكورة؛ لكن سكرتاريا القسم وقفت حاجزاً في سبيل رفعها "رفقاً بي" حاجبة عن العميد ، بذلك، مضمون الشكوى التي تبين بجلاء تصوّر فئة من الطلاب لوظيفة الجامعة وتوقّعاتهم لطبيعة المعارف ولحجمها المفترض تلقّيها.

وقد نلثُ، بنتيجة الشكوى المذكورة، نصائح من بعض زملائي. فبان لي أنه يتعيّن عليّ، مثلاً، أن "أنزل" (كذا!) إلى مستوى الطلاب، وأن أبسّط المادة لأن الطلاب يتوقعون مني أن "أمضغ" المادة قبل أن أقدمها لهم، بدل أن أطلب إليهم- كما كنتُ أفعل- قراءة نصوص أصلية تكون مرجعاً لنا – هم وأنا- في نقاشها. كما أنه كان عليّ أن أساير أوضاعهم الحياتية و"زحمة السير" فاسمح لهم، تبعاً لذلك، بالدخول إلى الصف حتى بعد أن كانت المحاضرة قد مضى على بدنها أكثر من نصفها بحجّة أن ما سيتعلمونه في الوقت المتبقّي سيكون "أحسن من بلاش". إلى ذلك، طمأن رئيس القسم – بحضوري ودون تحقّظ- الطلاب المحتجين على صعوبة محاضراتي من أنه سيعالج خشيتهم من أن "أسقّطهم" (كذا!) في المادة بإعادة تصحيح مسابقاتهم- أي أنه طمأن هؤلاء أنه يكون مصحّحاً ثانياً للمسابقات في المادة التي أدّرسها. هذه نصائح لم ألتفتُ إلى أيّ منها، فكان أن تعرّز، بنتيجة مئاثرتي على موقفي، اتجاه بين الطلاب متوافق مع أسلوبِي ومقاربتِي للتدريس الجامعي؛ فحفنّت حدة الانتقادات تدريجياً بينهم، كما توسّعت الفئة القابلة بأسلوبِي ("القاسي والمتطلب") مع مرور السنوات الاثنتي عشرة من تدريسي في القسم، لتؤكد

<sup>1</sup> صرّح بذلك نسبة 70% من طلاب سنة أولى علم نفس في مادة "الإحصاء في علم النفس" في دراسة استطلاعية قاموا هم بمعالجة إحصائياتها ونشرت في إحدى الجرائد اليومية اللبنانية (1998) انظر [www.azzacharabaydoun.wordpress.com](http://www.azzacharabaydoun.wordpress.com) تحت عنوان "مقالات في التربية".

لي صواب مبدأ اتبعتُهُ في مسار مهنتي الطويلة في التدريس الثانوي/ ما- قبل الجامعي: كلما ازدادت توقعاتنا من جهود الطلاب التي تبذل في التحصيل، كلما ارتفعت جودة أدائهم. وإذ قوبلتُ بعدائية مجانية من عدد من زملاء في القسم (ذوي نفوذ "مجهول" المصدر)، فإن بعض غير النافذين منهم كانوا داعمين لي وهم عبّروا عن ذلك الدعم بمواجهة هؤلاء. لكن الغياب التام للأطر الأكاديمية التي يسعها توفير علاقة منتظمة مع الزملاء أدت بنا إلى غربة شبه تامة واحداً عن الآخر، فلم تتوافر فرصة حقيقية لتبديد تلك العدائية، أو لتأكيد مسوّغاتهما، ولا العكس بالعكس. وباستثناء من يكتب منهم في الصحافة المحلية ليكون، بذلك، منظوراً للآخرين - قارئ الجرائد اليومية، نادراً ما أعلن أحدهم عن إنتاجه. وإذ دعي أكثرنا إلى مؤتمرات وندوات في لبنان وخارجه، بقيت مشاهداتنا واختباراتنا بمنأى عن حشريات الآخرين واهتماماتهم؛ بل أنّهم من أعلن عن ذلك، أحياناً، بصفات شخصية إنما تعكس المعنى المختزل (سعي لحيازة سلطة، حب الظهور إلخ.)، الذي يُسبغه بعضهم على مشاركة أستاذ جامعي في لقاء ذي طابع ثقافي/ فكري أو حتى بحثي.

من جهة ثانية، افتقدنا الإطار الأكاديمي لاستعراض تجاربنا التعليمية التي تسمح باستخلاص دروس وبصوغ معايير تسمح بتطوير أدائنا. وباستثناء حالات معيّنة، فإن اجتماعات الأساتذة خصّصت للأمور اللوجستية وللتعليمات الإدارية. وعدا طلب الإدارة الجامعية الأعلى اقتراح التعديلات الكبرى في المناهج التعليمية الجامعية، قلما حظيت التجارب التعليمية والبحثية التي يخوضها الأساتذة في القسم، أو التعديل في توصيف المواد، أو تطوير طرق التدريس... باجتماعات خاصة. فلم يتمّ الإعلان عن تجارب على قدر من الريادة في التدريس، مثلاً، بل إن حشريتي قادنتني لأعلم بوجودها بواسطة الطلاب. وإذ ساد شعار مفاده "إن الأستاذ ملك في صفّه" بين الأساتذة، ضاقت مساحة التقييم المتبادل و"إرجاع الصدى"، كما تقلص حجم الاستفادة من خبرات واختبارات الأساتذة بعضهم من البعض الآخر. فكان تجاهل هذه الخبرات هي القاعدة وبات التعاون هو الاستثناء. فحين طرحتُ، في إحدى المرات، مثلاً، ضرورة التنسيق في إطار إحدى التخصصات الفرعية درءاً للنفول والإعادة، اتّهمت (من قبل مدرّسة غير معروفة بجديتها، لكنها ذات نفوذ "مجهول" المصدر) بالتدخل في ما لا يعنيني وبممارسة سلطة عليها. ولدى توصيف مادة يطلق عليها اسم "نصوص بالأجنبية" في دبلوم دراسات عليا، مثلاً، حاولتُ التنسيق مع المدرّس باللغة الفرنسية للمادة نفسها، فأعلمني أنه سيدرس نصّاً وحيداً<sup>2</sup>

<sup>2</sup> كان تعصّب بعض الأساتذة لمدرسة من مدارس علم النفس واحداً من الأمور التي اتخذ منها الطلاب موقفاً سلبياً؛ وذلك في مقابلة جماعية عقدت في أحد الصفوف بهدف التمرين على عنوان من مادة "ديناميات الجماعة". النتائج نشرت في مقال في الملحق الثقافي لإحدى الجرائد اليومية اللبنانية. النص موجود على [www.azzachararabaydoun.wordpress.com](http://www.azzachararabaydoun.wordpress.com) في بوست بعنوان "مقالات ودراسات ميدانية في التعليم والتربية".

(فرويدياً) لأنه هو – شخصياً- "محتاج لفهمه"؛ أي، أن هذا الأستاذ طوّع مادة دراسية جامعية برمتها لحاجاته الخاصة دون أن يتلقى مراجعة، لا من زملائه ولا من "رئيسه" الأكاديمي تسائله، على الأقل، عن التفاوت في التوصيف بينه وبين زميلة تدرّس المادة نفسها وفي المكان الجغرافي نفسه. أخيراً، ولدى مطالعتي في واحد من فترات مراقبتي للطلاب في امتحانات المادة عل محاضرات أحد الأساتذة لواحدة من المواد في السنة الأولى، تبين لي انها متماثلة مع نصوص وعناوين مادة ذات اسم مختلف كان الأستاذ نفسه يدرّسها قبل تعديل المناهج! ولدى عرض "محنتي" في كوني شاهدة على/عاجزة تجاه كلّ ما ذكرته ( وغيره كذلك) على زميلات وزملاء في الجامعة اللبنانية، بدا لي أن توقعاتي من الشروط والممارسات ذات الصلة بمهنتي ليست "مثالية" ابداً؛ إذ أن هذه التوقعات هي من بعض الممارسات السائدة في بعض الكليات والأقسام في الجامعة.

هكذا، وبسبب ضمور الحياة الداخلية التفاعلية مع الزملاء في المهنة، استحوذ الطلاب على كل اهتمامي اتمّس معهم منهجي في التدريس الجامعي ونبتدع معاً اساليب ومواضيع متناسبة مع ما حدّدناه معاً مفيداً لهم. وترافق ذلك، بالطبع، مع جهود بذلتها للاطلاع على ما يستجد من مواضيع وعناوين في علم النفس الاجتماعي في الولايات المتحدة وفي إنكلترة- بسبب كون اللغة الإنكليزية هي لغتي الثانية المتعلّمة. وكان لوجودي في منظمات غير حكومية دوراً في تلمّس الحاجات المجتمعية وسوق العمل ذات الصلة بعلم النفس. يضاف إلى ذلك بعض التداول مع زميلات في جمعية ثقافية أنتمي إليها هي "تجمّع الباحثات اللبنانيات". هكذا، أدخلتُ عناوين إلى علم النفس الاجتماعي راهنة وجديدة من مثل "الجنرد" و"العنف ضد النساء" و"الإرهاب الديني"، و"سُبُل حلّ الصراعات"، و"علم نفس الاتصالات" إلخ. وكان أن تعرّفنا- الطلاب وأنا- على وسائل بحثية جديدة يلمس المرء الحاجة إليها مع الطلب على الأبحاث وعلى التدريب في الفترة التي تلت إعادة الإعمار في لبنان.

إلى ذلك، استخدمتُ بعض المواد ذات العناوين الفضفاضة لملء فراغات معرفية لدى الطلاب. ففي مادة "النصوص والمصطلحات" باللغة الإنكليزية، مثلاً نوّعتُ النصوص لتغطي كل أنواع الاختصاصات الفرعية في القسم، وفي مادة الإحصاء صغّنتُ المسائل الإحصائية بمفردات من الاختصاصات المختلفة، ليتمكن الطلاب من التعرّف الملموس عليها فلا تبقى مجرد عناوين يتمّ اختيارها لأسباب اعتباطية الصلة بطبيعة الاختصاص الفرعي أو بميولهم، أو غير ذلك من مقومات الاختيار المهني/التعلمي. وطوّعتُ مادة فضفاضة التوصيف ثانية تدعى "نصوص" في الدراسات العليا ليقوم فيها كل طالب بمفرده بتطوير المشكلات التي يرغب معالجتها في رسالته الجامعية، وبيدء البحث علن الأدبيات التي تناولتها؛ كما توسّلتُ مادة التدريب

الميداني في مادة "السلوك التنظيمي" لتعريف الطلاب إلى مهارات ومعارف من علم النفس يمكن تطويعها لتخدم حاجات مستجدة في سوق العمل مثل مهنة السيكلوجي في قسم "الموارد البشرية" في المؤسسات اللبنانية من بنوك ومصانع ومؤسسات تجارية إلخ.

كانت الدينامية التي حكمت خياراتي وتقلباتي في التدريس الجامعي صنيعة الحرية المطلقة التي أعطيت لنا- نحن الأساتذة- في قسم علم النفس؛ هذه الدينامية وفّرت لي شخصياً متعة خالصة كان التعلّم الذي رافقها أهمّ أسبابها. وذلك بالمقارنة مع ما كنتُ افتقده في التعليم الثانوي الرسمي. في هذا الأخير - حيث درّست لمدة طويلة من الزمن- كان الوضع منبياً ومضبوطاً بدرجة كبيرة بمنهاج جامد (زاد في جموده الظروف التي أحاطت بحروبنا الأهلية) وبسطوة الامتحانات الرسمية / البكالوريا. هذا الانبئاء وذلك الضبط كانا من الأسباب الحاسمة لهجرتي من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي الذي افترضته أقلّ انبئاء وأكثر انفتاحاً على التغيير. لكنني بالمقابل، لم أتوقّع هذه الدرجة من الترسّلية *laissez faire*! كان التدريس الجامعي يستجيب لرغبتني في التغيير فلم "ينغص" على متعته، بالنسبة لي شخصياً، سوى "الوحدة" المتمثلة بغياب شهود من الزملاء- متعاطفين أو نقديين، لا فرق- على الدينامية المذكورة وعلى الأوجه المختلفة لتقلبات الأحوال في اختبارته.

لا أدعي، بالطبع، أنني كنتُ فريدة في "وحدتي" التدريسية في الجامعة. الأرجح أن معظم الأساتذة في القسم قد خاضوا التجربة نفسها. ولعلّ بعضهم يشعر بالأسف نفسه الذي أشعره. المؤسف أنني تركتُ الجامعة - أنهيتُ خدمتي فيها بسبب "بلوغي السن القانونية"- وبقيت تجربتي ملكاً خاصاً بي. لم يتصل أيٌّ من الأساتذة الذين درّسوا من بعدي المواد التي كنت ادرّسها للنقاش معي تجربتي - وهو ما فعلته شخصياً حين باشرتُ التدريس الجامعي- ولا للاستفادة<sup>3</sup> من التوصيفات للمواد التي علمتها ولا من المحاضرات والمواد والمراجع التي جمعتها في مطبوعات (تصلح لأن تكون كتاباً أولياً *text book* - وهي، من وجهة نظري، ملكٌ للجامعة) كي تشكل خلفية يمكن البناء عليها وتطويرها في توصيفات للمواد أكثر تماشياً مع الزمن الحاضر أو في محاضرات أكثر تناسباً معه.

يبقى أنه لدى تأملي لتجربتي في التعليم الجامعي، أشعر بالامتنان. فهي شكّلت لي إعادة خلق لمهنة التدريس التي اخترتها - ولم تقرضها عليّ ظروف "خارجة عن إرادتي"، وسمحت لي بمزاولة مهنة إضافية، على قدرٍ مساوٍ من المتعة، ولا أزال ازاولها- مهنة الباحثة.

<sup>3</sup> قاتندي حشريتي لقراءة محاضرات مادة كنتُ ادرّسها سابقاً ووجدت أن المدرّس (ة) التالي قد "استعار" (ت) أجزاء منها